

منصب الوزير في مصر الفرعونية للدكتور باهور لبيب المدرس بجامعة فؤاد الأول سابقاً

أما في عصر التوحيد الثالث (الدولة الحديثة) ، فقد وصلتنا نقوش ونصوص كثيرة تمنطينا فكرة عن مهام الوزير ، فقد كان لمصر وزيران أحدهما للشمال ، واختصاصه المنطقة التي تمتد من شمال أسبوط حتى البحر المتوسط ؛ والآخر للجنوب ، ومنطقته تمتد من جنوب أسبوط حتى حدود مصر الجنوبية . وكان مركز الأول عين شمس أو منف أو تانس (برميسيس) ، والثاني كان مركزه طيبة

وأهم المعلومات عن منصب الوزير يمكن استقاؤها من النقوش والنصوص المدونة على جدران مقبرة رمخي رع الذي كان وزيراً للملك تحتمس الثالث ، وأوائل عصر الملك امنحتب الثاني ، فقد استنتج منها أن الملك هو الذي له حق تعيين الوزير . وكما أن الملك له حق تعيين الوزير فله الحق أيضاً في عزله كما دلت نصوص أخرى على ذلك

ومن الطريف أن الملك تحتمس الثالث عند تعيينه رمخي رع في منصب الوزارة للجنوب أسدى إليه الإرشاد ونصحه نصائح جلية . وقد دلتنا النصوص على أن هذه التعليمات التي كان يقولها الملك لوزرائه كانت تقليدية ، إذ وجدناها تقال عند تعيين كل وزير . فقد عثرنا في مقبرة الوزير أوسر ، خال الوزير رمخي رع ، على نصوص تؤيد ذلك ، كما وجدناها قد وجهت إلى الوزير حابو وزير الملك تحتمس الرابع . من ذلك على سبيل المثال قولهم : « كن بقطاً لكل ما يجري في الوزارة . وإذا أنك شئتك فيجب عليك أن تبحث بنفسك في شكايته ، عاملاً حسب القانون . ولتتبع الحق وتعلم أن غضب الإله يحمل على من يؤثر العاقبة ... لتكن معاملتك لمن لا تعرفه مثل معاملتك من تعرفه ، ولمن هو قريب منك مثل من هو بعيد عنك » . وزيادة على تعليمات الملك لوزيره بأن يحكم بالعدل ، وبألا يجاني أحداً كان يرشده إلى ما يجب اتخاذه يومياً . فببدأ الوزير عمله في كل صباح بأن يقابل الملك ويمرض عليه المسائل الحكومية لكي يبدي فيها رأيه . ومن هذا نرى أن الملك كان هو الرأس المفكرة العليا التي تدبر سياسة البلاد

وفي أثناء مقابلة الوزير للملك يكون رئيس المالية منتظراً عند إحدى ساريات القصر . فإذا خرج الوزير تداول معه في أمور الدولة . ثم بعد ذلك يدخل رئيس المالية على الملك ويعرض عليه

جرت عادة ملوك مصر الأقدمين أن يلتقوا عبء الإجراءات الحكومية من إدارية وقضائية ومالية وحرية على عاتق أكبر موظف في الدولة وهو الوزير ، وكان يسمى باللغة المصرية القديمة « ثات »

وكان من يشغل منصب الوزير له من الأهمية والسلطان قدر كبير ، وذلك لأن الوزير كان هو رجل الدولة الأول الذي يلي الملك مباشرة في الأهمية والنفوذ والسلطان . ولأن الوزير كان بمثابة حلقة الاتصال بين الملك وبين الإدارات المختلفة ، سواء في العاصمة أو في الأقاليم .

وبسبب هذه الأهمية التي كانت للوزير كان ينتخب من أعرق العائلات المخلصة للعرش المتفانية في ولائها وخدمتها له ، بل كان يعين أحياناً من أولياء العهد أو أبناء الملك أو أقارب الملك في بعض العصور ، وفي عصور أخرى كانت وظيفة الوزير وراثية . وفي ظروف خاصة جمع بعض الوزراء بين منصب الوزير ومنصب رئاسة كهنة إله الدولة الرسمي

وأقدم من ذكر من الوزراء وزير الملك مينا (نعرص) : الموحد الأول لمصر القديمة ومؤسس الدولة القديمة (عصر التوحيد الأول) ، وقد جرت العادة في العصور الأولى من تاريخ الحضارة المصرية القديمة أن يكون وزير واحد للملك والدولة

وبابتداء عصر التوحيد الثاني (الدولة الوسطى) نجد على الأرجح ظاهرة جديدة في تاريخ ملوك مصر الأقدمين ، وهو أن اثنين من الوزراء يعاونان الملك في وقت واحد . ولكن نصوص هذا العصر لا ترينا تحديداً للاختصاص ، ولكن من الثابت أن الشؤون المصرية القديمة للمملكة الفرعونية قد زادت في هذا العصر نتيجة لازدياد الفتوح الأجنبية ، مما يدل على أن الحاجة كانت ماسة لأكثر من وزير

من أحلام الصحراء للأديب محمد العلائي

إلى الدكتور « منير فهري » :
هل تأذن لي يا أخي أن أمدى إليك هذه
الصورة الوجدانية المحسومة ، وفاء لا أشعرني به
قصيدتك من رقة الشاعر ، وحنان الأديب ،
وكرم الصديق

موحش ذلك الظلام ، فيالي
تذف الليل رعبه في ضميري
منق الوهم خاطري . كل شيء
ملء نفسي كآبة ؛ وبسيمي
ومويل الرياح شرقاً وغرباً
والأفاعي لها هناك نخيح
ووراء الكتيب جنّ نفسي
وكهوف بها جاجم موتي
وعلى الجانبين صيحات شؤم
حرم الموت واقشعر ضميري

أنا يا ليل خائف قد تمثت
هامل لا أطيق رجوع ظنوني
ذاهل أنظوي على سرخات
لست أقوى على السير ، فرأسي
وذراعي يجانبني ليس فيها
جسدي موجه وخلف لساني
وبحلق شجيّ يقطع أنفا
وبصدري مواجع ألهبها
آه ! خلف الضلوع جرح ساقضي

وهو خلف الضلوع دون التثام
لم يعد غير خفقة ثم أمضي
ليس خلّ هنا يوارى خطامي

محمد العموري
كلية الآداب

الشئون المالية وما اعترى خزينة الدولة من نقص أو زيادة
(وطبيسي كانت في شكل مواد أولية كالأخشاب والخضر
والجلود والأقشة وما أشبهه) . وبعد ذلك يأمر الملك بفتح
دواوين المصالح الحكومية . مما يدل على أن الملك كان يرشد كل
وزير على ما يجب أن يبت فيه من أمور تهمة وتهتم الدولة
المصرية القديمة

وفضلاً عن إشراف الملك على وزير المالية ، كان أيضاً
تحت رقابة ورئاسة الوزير الأول للدولة الذي كان يعتبر عندئذ
كرئيس الوزراء الآن . إذ دللتنا النصوص على أنه كان يكتب
التقارير للوزير الأول باستمرار ليطلع على الحالة المالية العامة
للدولة .

وقد كان منصب للوزير الأول للدولة في هذه العصور
القديمة من الأهمية الكبرى والمكانة العظيمة ما لمنصب
رئيس الوزارة في العصور الحالية . فقد كان الرئيس الأعلى
للقضاء . ففي مقبرة رمهي رع تجدد رسمياً لمجموعة قوانين مطوية
في أربعين ملفاً بردياً محفوظة داخل أغلفة من الجلد وموضوعة
أمام الوزير بصفته اتقاضي الأعظم « ساب سبختي » وهو
جالس في دار المحكمة في إحدى الجلسات الليلية . (مع ملاحظة
أن المرجع الأخير للسائل الجنائية كان الملك ، والمرجع الأخير
في المسائل المدنية كان الوزير)

كما كان وزير البحرية ؛ وبصفته هذه كان يشرف على الجيش
والأسطول ، ويعنى آخر كان الرئيس الأعلى للجيش البحرية
والبحرية . وكان لصر أسطول عظيم سطر في سجل التاريخ
انتصارات كبيرة . وكان الوزير أيضاً المشرف على الشؤون
الداخلية ، وبصفته هذه كان رئيساً للبوليس في منطقة اختصاصه
ومحافظاً للماصمة .

ثم كان أخيراً المشرف على الشؤون الزراعية .

نرى من كل ما سبق مبلغ ما كانت عليه مصر القديمة
من رقي ومدنية في الحضارة ، وترتيب وتنظيم في الشؤون
الإدارية ، ودقة ومهارة في تكييف الأمور والتصرف فيها

دكتور

بأهرام لبيب

« مين شميس »